مالابد للصغير منه وبيعه يجوز للعم والاب والملتقط لو كان الصغير في عيلته ونوجره امه فقط اي دون العم والملتقط مطلقا عند ابي يوسف وعند محمد اذا كان في عيال الغير لا يجوز لها كتاب احياء الموات المناسبة بين الكتابين من حيث ان في كل منهما العمل بالاحسن ففي احياء الموات انبات ارض مجدبة او اجراء الانهار وغرس النخيل والاشجار وهذا امر مستحسن فان الغرض العاجل فوق الغرض الاجل والمراد بالاحياء ههنا بالحياة النامية قال الله تعالى فاحيينا به الارض بعد موتها وانما سمي مواتا لبطلان الانتفاع بها كالميت الحقيقي ولهذا قال هي ارض تعذر زرعها لانقطاع الماء عنها او لغلبته عليها وما اشبه ذلك مما يمنع الزراعة غير مملوكة قوله غير مملوكة مرفوع بالصفة بعيدة من العامر اي القرية بحيث اذا وقف انسان من اقصى العامر فصاح لم يسمع الصوت منه فهو موات وفي الذخيرة الفاصل بين القريب والبعيد مروي عن ابي يوسف قال يقنوم رجل جمهوري الصوت من اقصى العمارات على مكان عالي وينادي باعلى صوته فان الموضع الذي لا يسمع صوته منه يكون بعيدا وعنه في رواية اخرى ان البعيد قدر غلوة كذا في شرح المبسوط ويعتبر عند محمد انقطاع ارتفاق اهل القرية عنها حقيقة وان كان قريبا من القرية هذا اذا كانت غير مملوكة لاحد اما اذا كانت مملوكة لاحد فان عرف مالكه فهو له وان لم يعرف مالكه فهو لجماعة المسلمين ولو فلهو له والكثير منه على يقين الخراج نقصانا وذكر التمرتاشي اذا كان قد مر خرابها او كان مملوكا في الاسلام لا يعرف له مالك بعينه فهو بعيد من القرية فهو موات ومن احياه اي ومن جعله صالحا للزراعة باذن الامام ملكه وبغير اذنه لا يملكه عند ابي حنيفة وقالا يملكه وان جر بعد الاذن لا يملكه التحجير الاعلام مشتق من الحجر وهو المنع فان اعلم في موضع من الموات علامة فكانه منع الغير من الاحياء ثم هي قد تكون بوضع الاحجار عليه وقد تكون بغيرها بان عز حولها اغصانا يابسة او نحى الارض واحرق ما فيها من الحشيش والشوك او حفر ما فيها من الحشيش والشوك وجعلها حولها وجعل التراب عليها مما غيران بين المساحات

ليمنع من الدخول او حفر من بير ذراعا او ذراعين ولو كربها او ضرب عليها المساحاة او شق لها نهرا ففوا حياكذا في المبسوط وذكر في الهداية ولو كربها وسقاها ولم يحفر احيا ولو فعل احدهما يكون تحجيرا ولو حفرا نهرا ولم يسقيها يكون تحجيرا وان سقاها مع حفرالانهار كان احياء وان حوطها وسنمها بحيث تعمر الما يكون احياء ولا يجوز احياء ما قرب من العامر فيترك مرعى لاهل القرية ومطرح حطبهم وقدر ما بين القرب والبعد انفا ومن حفر بيرا في ارض موات باذن الامام ملكه وبغير اذنه عند هما فله حريمها اربعون ذراعا من كل جانب منه مطلقا سواء كان للعطن وهي التي ينزح الماء منها بالبد او كان للناضح وهي التي ينزح الماء منها بالبعير عند ابي حنيفة وعندهما في الناضح ستون ذراعا من الجوانب الاربع من كل جانب خمسة عشر ذراع وحريم العين خمسمائة من كل جانب وعند بعضهم خمسمائة من الجوانب الاربع من كل جانب مائة وخمسة وعشرون ذراعا والاول هو الاصح والذراع هي المكسرة وهي ست قبضات وكان ذراع الملك سبع قبضات فكسر منه قبضة وقيل ان التقدير في البير والعين بما ذكر في اراضيهم لصلابتها وفي اراضينا يزاد لرخاوتها ليلا يتحول الماء الى الثانية فمن حفر في حريم غيره منع منه فان حفر في حريم بيرا في حريم الاول فللاول ان يسد ما احتفره الثاني ولا يضمنه النقصان وللاول ان يأخذه بكبس ما احتفره وقيل يضمنه النقصان لتركبسه بنفسه وهذا هو الصحيح وان حفر الثاني بيرا في غير حريم الاول وفي قريبة منه وذهب ماء البير الاول وغرق الثاني فلا شئ عليه وللثاني الحريم من الجوانب الثلاث دون الجانب الاول والملتقط حريم بقدر ما يعطله مطلقا وعن محمد انه بمنزلة البير في استحقاق الحريم قيل وهذا عندهما واما عنده فلا حريم له ما لم يظهر الماء على وجه الارض قالوا وعند ظهور الماء على الارض هو بمنزلة عين فوارة فيقدر حريمه بخمسمائة ذراع وحريم شجرة يغرسها في ارض موات خمسة اذرع فلا يتصرف الاخر في حريمه وما عدا ذلك عنه الموات اي مال وان احتمل عوده فهو موات اذا لم يكن حريما للعامر وان احتمل عوده لا يكون مواتا والحريم